

حملة الحد من الأسلحة: المؤتمر العالمي للأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة ينهار دون التوصل إلى اتفاق

حملة الحد من الأسلحة: أو كسفام إنترناشونال، ومنظمة العفو الدولية،
وشبكة العمل الدولي بشأن الأسلحة الصغيرة (إيانسا)

أغار مؤتمر الأمم المتحدة العالمي بشأن الأسلحة الصغيرة دون التوصل إلى اتفاق، على الرغم من دعم أغلبية الحكومات، بما فيها حكومات الاتحاد الأوروبي والعديد من الحكومات الأفريقية والأمريكية اللاتينية، لفرض قيود أكثر تشدداً على التجارة الدولية بالأسلحة الصغيرة والخفيفة.

وأغار المؤتمر، الذي اختتم يوم الجمعة 7 يوليو/تموز، بعد أن اعترض عدد صغير من الدول، على رأسها الولايات المتحدة، سبيل إقرار المسائل الرئيسية على نحو ثابت، بحيث أصبح من غير الممكن التوصل إلى اتفاق.

وأثناء المؤتمر، اعترضت كوبا والهند وإيران وإسرائيل وباكستان على التحركات من أجل الاتفاق على فرض قيود عالمية على تجارة الأسلحة الصغيرة.

وقالت آنا ماكدونالد، مديرة حملة الحد من الأسلحة في أو كسفام إنترناشونال، تعليقاً على ذلك: "لقد قامت أقلية ضئيلة من الدول بارتهان العالم، وبحسب المعدل الراهن، فإن 12,000 شخص سوف يكونون قد لاقوا مصرعهم بالأسلحة الصغيرة خلال فترة الأسبوعين التي استغرقتها هذا المؤتمر. ولقد جرت خيانة هؤلاء".

وستنقل حملة الحد من الأسلحة الآن دعوتها إلى فرض قيود عالمية أكثر تشدداً على تجارة الأسلحة الصغيرة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها لشهر أكتوبر/تشرين الأول. وكثيراً ما تخضع القرارات هناك للتصويت، بما يعني أن القلة الصغيرة من الحكومات لن تستطيع عرقلة التقدم. وقد أعربت عدة حكومات عن رغبتها فعلاً في أن يُقدم مشروع قرار إلى اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة يدعو إلى بدء المفاوضات بشأن معاهدة عالمية لتجارة الأسلحة ملزمة قانونياً.

وقال برايان وود، مدير أبحاث منظمة العفو الدولية بشأن تجارة الأسلحة: "إن العالم يحتاج بصورة يائسة إلى معاهدة متشددة لتجارة الأسلحة يجري تطبيقها بصرامة لوقف التدفق الحالي للأسلحة لارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان.

وقد دعت حملة الحد من الأسلحة الحكومات إلى إبرام مثل هذه المعاهدة وإلى الاتفاق على مبادئ توجيهية عالمية لجميع مبيعات الأسلحة الصغيرة بغرض وقف تأجيج الأسلحة لانتهاكات حقوق الإنسان ومفاقمتها الفقر في شتى أنحاء العالم.

وفي هذا السياق، قالت ريبيكا بيترز، مديرة "إيانسا": "إن الحكومات، بسماعها لهذا المؤتمر بأن يفشل، قد بددت الفرصة للقيام بعمل من شأنه إنقاذ الأرواح في مختلف أنحاء العالم. ومن غير المقبول أن يخرج أسبوعان من الكلام بلا شيء، ولا سيما عندما تُسلط 1,000 بندقية على رقاب البشر كل يوم".

وساند ما يربو على مليون شخص ينتمون إلى 160 بلداً الحملة بانضمامهم إلى مناشدة المليون وجه، التي قُدمت إلى الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان، في اليوم الأول من المؤتمر، الإثنين 26 يونيو/حزيران.

وقال جوليوس أريلي، الذي سلّم مناشدة المليون وجه إلى كوفي عنان: "جئت إلى هذا المؤتمر لأطلب من حكومات العالم وقف تدفق البنادق إلى المنطقة التي أعيش فيها في كينيا. لقد فقدت الكثير من الأصدقاء، وحتى أخي، نتيجة للعنف. إنني أشعر بالخيبة العميقة بأن العالم لم يفعل شيئاً لمساعدتي ومساعدة ملايين الأشخاص ممن هم على شاكلي".

لمزيد من المعلومات، أو لترتيب مقابلة بهذا الخصوص، اتصلوا بالعنوان التالي:

أنثيا لوسون Anthea Lawson، "إيانسا" - هاتف: +1 347 220 2916. اعتباراً من الأحد: +44 900 242 869

كلير رودبيك Clare Rudebeck، أو كسفام إنترناشونال: +1 646 512 4674، واعتباراً من يوم الأحد:

+44 7769 887 139.

في لندن، جيمس دايسون James Dyson، منظمة العفو الدولية: +44 7795 628 367.